

منتجات الخزانة: العائق الأكبر عند تحول البنوك التقليدية إلى مصارف إسلامية



عثمان ظهير من الرياض

لم يعد لتداول أي مصرفة إسلامية طلباً لبوك العالة في لدول إسلامية لهدفالي كير من لمصرف حول اعلا. ولاش أن اتفع الطلب على المنتجات المتوافقة مع الشريعة في أواعا. دفع كبيراً من البنو إي توفير منتجاتها مع تطلبات لشريعة إسلامية لضمان قبولها من العملاء الأفراد أو مؤسسات.

لكن ثمة منتجات لب البنوك لتليدية رما تعق ولها إي مصرف إسلامية، هي لمنتجا المتعلقة بالذينة، فهذه المنتجات لتتظ ببحوث دراسات أنها شأن بقية المنتجات لبنكية توفيقا م اشريعة الإسلامية وباتال فإن البنك لتد صعبة في التول إلى مصرف إسلامية مع وجود هذه المنتجات هنا آراء عديدة حول هذه القضية.



قنطجبي

حو الموضوع يقول الدكتور رسر مظهر قنطجج رئيس اجامع الاسكندريانة: تد إدارة الأصول والخصو في المصاف الإسلامية أمافي غاية الأهمية، ن حجم دائع سايت لاستثمار والحد ايت الارية كبر ووفير، لذلك يقع على عاتق دي الخزانه (الثروة في لمصاف اسلامية عبء كبير.

فقد يصل حجم هذه لوداع إلى عشرة أضع رسمال امصرف نسه أو أكثر وهذا حاصل علا، وفي هذا خطر

شديد.

فهذه ال بولة لمتوافرة إن لم يتم تشغيها ان المصنف أام عاد متواضع حقوق ال لكيفة ROE وسيكون الأثر واضد على سعر همة ف سوق الأهم، من جة خرى، ن عمر دير الزان دخول سنثارا تغلب عليها الماطر فإن ذلك د ينعكس على خسائر متقعة اصة في ظل الأامات المالة لعامية وما يتبها من ركود.

ويذا قضيد صعوبة لمحاذر ال رعة التي منع الم ارف لإسلامة من تبدي أدوات قليدي لما فها من محرما أو محظورت، وييف سامر: إن منتجا وخدمات الخزين المتعرف: ليها في ال وق التقليدي ترتكز عل التعامل بالصرف في أسواق ورية وأجلة، وشتقات أسعار افائدة، وييع لديون وارهون، الاستثما في الأسواق لدولية لسلع الأساسية ولمعادن لثمينة.

وتاب: جميع هه المنتات والخدمات تتم بعقود ال شتقات وامستقبليات المحظورة في الشرية اسلامي: لذلك فإن ثيرام امصاف يحجم عن الحول إل مصارف إسلامي لصوبة إدره أصولا بما ه معارف ليه.

وهنا يتساءل قنطقج ع السبل لتشجيد هذ التحوت والدم إجمام؟ ويجب اذكور نطقجي عى هذا السؤال بأ هناك سبيلين في ذا الاتجاه الأول مي الفقهاء في لمصرف الإسلامية إلى لرخص أحيانا لي أقل من ذلك رفع ال رج عن لعاملن اتنفيذين يها للمحافظة عى مسيرة لم رفا الإلامي عدم تعورها، وبدب نطقج عيه نجد الم ارف الإسلامية في شق أساتيل لبيع الينة رغم تحريمه م أكثر ن مجع ومؤسسة وفقه، بيذا نالم ارف الإلامي في الخلج تميل إل بيع الورق وخامة مالمظم رغم تحريمه من كث من جمع ومؤسسة وفقه، وأاف م يرون في هذ هندس ماية مقبولة عم أذاضارة بالاقتصاد الي شر ضرر.

أما لسيل الثانية فهي والديث للدتور سام أنه لا بد لنا الم ارف الإسلامية الشعية وتنفيذيها من بني الهندس المالي ابتكرية اتي تعمد على منتجا مالية إسلامية صرة، إافة إلى ز الخبرا الشابة والصاعد ضمن هياتها وتنفيذيها ليخرطوا في العمل ال يداني ولطبقتوا نتج أبحاثهم وعدم اسصغا أعمالهم وانظر ليها بوقية، وشد اذكور امر لي أن الحل هو في خول لمصرف ف استمارات ديقية ليس من الضروي أن يمل الم رفا الإسلامي عل انسق لتليدي، بل ليه أيقم أنموجه ليحذى كجرة رائدة.

فكلنا نعلم أ أكثر الشركا العمقة بدأت كركات تنتج سلعام ددة، ثم توسع وأنتجت سلسل متجات سابقة ولاقة لسلع، ثم توسع ودخلت سواق لدمويل ويره، فمأذا لا نطلق لمصار الإسلامية من التميل ثم الدخول ف أسواق إتاغ اسلع ولخدما ورويجهما؟



مستعين

من جانه قل لذكور مستبن علي عد الحميد الاستشار في المصرفة اسلامية: يرج السبب ي كن منتات الخزانة هي القبة الرئيسة في سبيد تحول ابنوك إلى الم رفية اسلامي إلى مرزية وحسسية وظفة الخزانة في هكل النك من جنب، ون انب آخر إلى أن الأعاف والاماسات المنية ي اسوق ادوية هي ما يكم دور اخزان وليس اعكس.

ومن ثم يعد هذا للأسد سببا في عوبة لتول، ربما بسبب الخوف من لفشل في لتحو نظر لحداسي دور الذي تقامه الزانة.

ولماذا تكرر الخافات اشريية ويصعب ضبط هذه المنتجات، يدي اذكتر مستين أن اسبب في كثرة الخافات وصعوبة ضبط المنتجات رجع أساسا إلى صعوب تكيف لبنو والمساسا المصافية مع الأعراف والمارسات المهنية الدولية التي نشأت ورسخت في الأسواق الخارجية خرج إطا اشريعة وبعيا عن البيئات الإسلامية.

وذلك في كلا الجانبين التعال في الاقد الأجنبي والاستثمر الآمن في الضاع والمعدن في الوق والولية.



الشلهوب

فيما قال لذكتر صلاح ال لهو مدير مركز التميز لدراسا المصرية اسلامية لعل من أسباب كثرة لمخلفات فيها نه في كثير من هذه المعاملات عبارة عن ارتبط مباشر بمليات مع مؤسس مائة خارجة يسديها التزم بالمعاملات لشريية وذلك في مثل بادل العمات وشراء المعادن والسلع الأساسية من الأسواق الدولية وغيره من المعاملات التي تتم أشكالاً من المشقات المامية.

كما أن هذه المعاملات في مل بادل لعالات الذهب مثلاتعد حساسة دا إذ نه لا داأ تون المبالاة دا بيد وذا يعني أن كون المبدلة حاة ين لعد، هذا لا تم، هذا لا تم ذأن هذه المؤسات لخرجية قد لا تض على فسها عبء الالتزام لفوي في مل هذه لتعاملات.

كما أن هذه التعاليات وبكم أنها تعاملات دوية فإها لا دا أن تلامز بامعايير الدوية وشوط والتزامات النوك الركزية، فهي استثمارات لا تقوى إرادة رفينها اطرا المعلقة لمباشرة من الذك المحلية والامية، بل إن المعايير ولضوابط ولشروط الدوية وفي البنك المرزية قد تكون عائقا لبط هذه اتعاملات بلاف معامات الأراد كم أنه بشك عا فإن هذك فرقا بين حر الأفراد لضبط عملاتهم بالريعة الإسلامية مقرنة باشركا، وذلك جد أن احماس لحوال هذه لعميات إلى سلامة في تاملات اشريات قل بشل واضح من التحول فيما يتلق بتاملات الأفراد.

وأما الشلهوب ولعل من الأسباب أن ضبط عمليات لخزانة الامو العبد والمعدة التي تتطلب سعة في الأداء بحكم أنها علاقات بالية، كما أن المعرفة تفصيل هذه لعمليات أصب وعقد من لأدوات التمهيلية الأسط لتي تقم للأراد الشكات، وهذا ما يجعل داسته وصدار فتوى فيه يطلب وقا كبرا، ما أن منتجات الذانة تتبط في كثير من احيان جهات علمية ليست هه لجهام تمة بركة كبية بضبط عمليات الكون موافقة م اشريعة إا كان ليها هه التوجه.

كم أجزءا كبرا من هذه لعميات هه علاة ببادل لعملات الذهب ضافة إى بيدع لدين أو لمسقبية بشل عام ومثل هذه اعقدتعد من اعقوا الأكثر ساسية في الفقه لإسلامي حيث إها تتطب في صرها المشوعة ضوابط أكثر من لماملات الأخرى.

وحد لمنتجات الخزاة المودة حايا في ابنوك الإسلامية يقول اذكور مسعين منتجات الخزاة بالر م من اختلافها لظاهر فدم تميطها باستثناء الإارة (طريقة تجعلها كنها في لمصلة انهائية منتجا) حدا هو البيل الأجل.

وذلك عن طريق توريد شراء بضاعة أو معدن وأوراق الي نقد م طرف ومن م بيعه ا طرف خربالأجل.
هذه المعاملات التي تمارس في ابورصا والأواق الخاجية - ووفق رأ بعض الينا ال رعية - توافق الماييس ال رعية شكلا.

وقد أجزتها ذه الهيئت قبل عقدين م الزمان م مستل لمصرفي ا سلامية بشرط وقيود لم تحقق أكرها في هذه البوع.

وقد كان من السلم ه في ذلك الوقت المبك من عمر لمصد في المتوقعة م ال رية حقق ضوابط الحازة وتعيين لسلعة و دم اتخذها تارا للمويل ال بوي، نحو ذلك من اضوابط لشرعية.

الإأنه مع رور لزم تكف ال ثي من قان هذ المنتجات وم ذلك بي أن كمة ال عادن لتي تم داوها لا تساو إلا قد اضيلا دان الأوال الي تم دوير ا في هذ الأسواق.

وقد يضط بعض ال وريدين إلى استلا المعدن فة وجية من جل تلبيا طلبا ال وؤسات ال اليا الإسلامية، وهم يعلمون لم اليقين ن امشترين هه لمعادن لن طالبوا بها.

وقد نبه ا هينا الشعية منذ وقت بكر جدا إلى أن استمال هذه لمعاملات على نطا واسع م شأن أن يعوق النوك الإسلامي عن أنها وانفها وحقيق غيا الاقتصايات الإلامية.

وقد قد كن ذلك قب شيع ال ورق لمنظم ولمربعة العسية وسط ا جمهور. وقد كات هذ ال عامات ف حقيقة الأم عبرة عن تور مظم ولانها انت محصوة ي نطاق ضيق عدد محدود م المسدت، ول يكن جمهورا فرا على عم بها.

وهذه ال ا هة ناجة عن تنب ابنوك الإسلامية أي قرر ن امخطرة الم بولة اتي ي كن أن تنأ من العامل في الأصل لمادية، كما أ روح التنفس بينا تحول ون عاون الالبتار حلول وطر جيدة للتعامل مع تحديات الأسواق ا خارجية.